المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في اطار حوكمة المؤسسات

Corporate social responsibility within the framework of corporate governance

أ. زنات سمير
الجامعة: محمد بوضياف بالمسيلة

د. زعيتر لمياء
الجامعة: محمد بوضياف بالمسيلة

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

Samir.zanat@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2020/11/08	تاريخ القبول:2021/03/18	تاريخ النشر: جويلية 2022

الملخص:

مع تطور اساليب تسيير المؤسسات التي تعرف نجاح في تحقيق أهداف أصحاب المصالح سواء كانوا مسيرين، عمال، مساهمين أو أي طرف آخر له علاقة بهذه المؤسسات، أصبح من الضروري تطبيق مبادى حوكمة المؤسسات لتحقيق أهداف المجتمع الذي تنتمي إليه جميع الأطراف التي لها مصالح في استمرارية هذه المؤسسات، ومن هذا المنطلق تظهر العلاقة القوية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وحكومة المؤسسات من خلال تطوير أهدافها لتشمل تلبية حاجات المجتمع وأصحاب المصالح معا. ونظرا لأهمية حوكمة المؤسسات في تحقيق أهداف جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة وتحقيق المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تتحملها، هدفت

الدراسة الحالية إلى التعرف على حوكمة المؤسسات وأهم مبادئها، وكذلك التعرف على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وأبعادها، كما سيتم تسليط الضوء على العلاقة بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية لها.

الكلمات المفتاحية: – حوكمة المؤسسات– مبادئ الحوكمة – المسؤولية الاجتماعية– أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

Abstract:

With the development of corporate governance methods that know success in achieving the goals of stakeholders, whether they are managers, workers, shareholders or any other party related to these institutions, it has become necessary to apply the principles of corporate governance to achieve the goals of the society to which all the parties that have interests in the continuity of these belong Institutions, and from this standpoint, the strong relationship between corporate social responsibility and corporate governance emerges through the development of its objectives to include meeting the needs of society and stakeholders together.

Given the importance of corporate governance in achieving the objectives of all parties related to the institution and achieving the social responsibility that they must bear, the current study aimed to identify corporate governance and its most important principles, as well as to identify the institution's social responsibility and its dimensions. The relationship between corporate governance and social responsibility will also be highlighted. to her.

Key words: - corporate governance - governance principles - social responsibility - dimensions of social responsibility.

مقدمة

تسعى حوكمة المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وذلك من خلال رفع كفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بمراقبة الأداء وتحديد القواعد والاجراءات والمخططات المتعلقة بالتسيير، التي تسمح لها بحماية حقوق جميع المساهمين من داخل وخارج المؤسسة، وحماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة وهذا ما يعزز روح الانتماء والولاء مع المؤسسة وفي مقدمة ذلك العاملين بها.

لقد أثبتت التجارب الدولية مدى فاعلية مبادئ الحوكمة في نجاح وتسيير المؤسسات، بعد ما شهدته العديد من المؤسسات الكبرى انهيار بسبب عدم كفاءة الادارة في تسييرها في ظل غياب معايير الشفافية وقواعد المحاسبة الصحيحة. مما نتج عنه أثار سلبية على جميع الاطراف المرتبطة بهذه المؤسسات إما بضفة مباشرة مساهمين أو عمال أو اداريين، أو بصفة غير مباشرة بعدم المساهمة في حل مشاكل مثل البطالة والفقر، تزداد أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مواجهة الازمات والكوارث التي يمكن أن تحدث في اي زمان أو مكان سواء، حيث يتوجب عليها المساهمة في الحفاظ على المحيط الذي تمارس فيه نشاطها، لذلك عليها تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في تحقيق الابعاد الاقتصادية، القانونية والاجتماعية.

1-**الاشكالية:** من خلال ما سبق ذكره يمكن طرح السؤال:

ما طبيعة العلاقة بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية لها.

2-**الفرضيات**

- تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات له أثر ايجابي في تحقيق مصالح جميع الأطراف المرتبطة بالمؤسسة.

-تمكن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من تحقيق أبعادها في مختلف المجالات الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية .

-توجد علاقة تكامل بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

3-**أهداف البحث:** نهدف من خلال هذا البحث إلى:

-التعرف على مفهوم حوكمة المؤسسات ومبادئها

-التعرف على أبعاد المسؤولية الاجتماعية

-تحديد طبيعة العلاقة بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية لها

4-**منهجية الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على بعض الكتب والمقالات الاتي سبق وتناولت موضوع حوكمة المؤسسات أو موضوع المسؤولية الاجتماعية.

5-محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور

المحور الاول: ماهية الحوكمة ومبادئها

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية وأبعادها

المحور الثالث: العلاقة بين حوكة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية

المحور الاول: ماهية الحوكمة ومبادئها:

مع تطور الممارسات التجارية للمؤسسات توجب عليها تطير أساليب تسييرها من أجل الحفاظ على مكانتها في السوق ومواجهة التحديات التي تفرضها المنافسة من قبل المؤسسات

الأخرى، وحتى تحافظ على تميزها فإنها تعمل على إيجاد مبادئ سليمة لحوكمة المؤسسات التي تضمن مستوى معينا من الشفافية والعدالة والدقة المالية.

أولا-مفهوم الحوكمة:

أ-لغة: يشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانكليزي للكلمة(GOVERNANCE) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعدة محاولات لتعريب الكلمة حيث تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، حوكمة المؤسسات، ومصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعا وتداولا من قبل الباحثين هو مصطلح حوكمة المؤسسات أو الحوكمة المؤسسية، والحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب التي تطرق لها الباحث (طلحة، 2012، صفحة 14) وهي كما يأتي:

1. **الحكمة:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
2. **الحكم:** ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
3. **الاحتكام:** ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
4. **التحاكم:** طلبا للعدالة، خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

ب-اصطلاحا: لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لمصطلح الحوكمة، فقد أخذ المفكرون والمنظمات الدولية والمهنية بالتسابق لتعريفه ومن أشهر تعريفاته ما يلي:

ـــــ عرفها البنك الدولي بأنها الحالة التي يتم من خلالها إدارة للموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.

ـــــــ كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) أنها محاسبة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة عن كافة المستويات، وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي تمكن المواطنين من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية وأداء واجباتهم والتفاوض حول خلافاتهم (عدنان نجم، 2017، صفحة 12).

-كما يمكن تعريفها بأنها ممارسة السلطات الاجتماعية والاقتصادية الرشيدة والسياسية والإدارية الفعالة إدارة شؤون المجتمع بفئاته المختلفة، وفق التشريعات والقوانين والأنظمة، وجمهور المتعاملين أخلاقيات المهنة، ووضع السلطة، والمسؤولية (قرواني، 2016، صفحة 115).

-الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية" (عبد العال، 2007، صفحة 4).

-كما يعرفها البعض بأنها ممارسة السلطات الاجتماعية والاقتصادية الرشيدة والسياسية، والإدارية الفعالة لإدارة شؤون المجتمع بفئاته المختلفة كما يعود الفضل بظاهرة الحوكمة سواء في الدول المتقدمة أو النامية إلى التشريعات والقوانين. والأنظمة البالية، ومهور المتعاملين، والتوسع العالمي في التجارة والمشاكل المالية والإدارية التي تتعلق بها، والفساد والرشوة، وضعف الرقابة، وعدم الاعتراف من البعض بأخلاقيات المهنة، بالإضافة إلى عدم وضوح السلطة والمسئولية في الكثير من المؤسسات، والابتعاد عن الشفافية (عدنان نجم، 2017، صفحة 8).

-نشأة مفهوم حوكمة المؤسسات:

نشأ مفهوم حوكمة المؤسسات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في المؤسسات، ففي عام 1976

قام كل من jenson and mechling بالاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين aicpa بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية coso المعروفة باسم لجنة تريدواي tredway commission، والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وما يرتبط بها من منع حدوث الغض والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات.

لقد كانت بداية الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات calbury في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات the financial aspects of comporte governance، ولقد أخذت حوكمة المؤسسات بعدا آخر، بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاسها والفضائح المالية في كبريات المؤسسات الأمريكية في نهاية عام 2001.

هناك عدة تعريفات لحوكمة المؤسسات قدمتها مؤسسات دولية منها:

مؤسسة التمويل الدولية IFC (تجاني، 2016، صفحة 22) "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها".

ويمكن تقديم تعريف خاص بحوكمة المؤسسات: مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى ضبط ومراقبة أعمال المؤسسة بغرض حماية ممتلكاتها من ناحية وتحقيق الجودة والتميز في الأداء من ناحية أخرى، هذا من خلال اختيار الأساليب التي تؤثر في الأداء وهو ما يسمى بالحكم الراشد الذي يتم تطبيقه في ظل الشفافية، النزاهة، المحاسبة، المساءلة والإفصاح عن المعلومات الصحيحة وفي الوقت المناسب.

ثانيا: مبادئ حوكمة المؤسسات:

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمسة مبادئ لحومة المؤسسات من أجل مساعدتها في توفير ارشادات والمقترحات التي تسمح لها بالسير الحسن وتوفير الإطار القانوني والتنظيمي الذي يسمح بحماية جميع الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، وتتمثل هذه المبادئ في (طلحة، 2012، الصفحات 25-26):

1- توافر إطار فعال لحوكمة الشركات: تكمن أهمية وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في تشجيع رفع مستوى الشفافية والكفاءة وتحديد المسؤوليات بوضوح على الاشراف والرقابة، وإلزام الجميع بتطبيق القانون ويتم ذلك من خلال تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء.

2- **حفظ حقوق جميع المساهمين:** يرتكز هذا المبدأ على حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الضوابط والأليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية والوقوف على كافة المعلومات عن الشركة.

3- **المعاملة المتساوية للمساهمين:** تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب الحصول على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للخطر.

4- **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يجب أن ينطوي إطار أساليب ممارسة سلطات الادارة على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة. (تكواشت ، 2020، صفحة 255).

5- **الافصاح والشفافية:** ينبغي أن يكفل إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات تحقيق الافصاح السريع والدقيق وفي الوقت المناسب لكافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ومن بينها الوضعية المالية والأداء، الملكية والرقابة على الشركة.

وبهدف الزام الشركات الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات المالية الضرورية وكذا التعديلات على وضعية المؤسسة للمهتمين فإن القانون الجزائري يلزم الشركات بإيداع حساباتها الاجتماعية سنويا قبل تاريخ 07/31/ من كل سنة، والتي من خلالها يتم الافصاح عن الوضعية المالية للشركة وكل التعديلات التي طرأت على العقد التأسيسي لها وكذا القرارات المتخذة بشأن الارباح، والتي تسمح لجميع الأطراف المهتمة بوضعية المؤسسة بالاطلاع على هذه المعلومات، وفي حالة عدم ايداع الشركات المعنية بإيداع حساباتها الاجتماعية، فإنه تسجل ضمن البطاقية الوطنية للغشاشين وتمنع من القيام بالعمليات التجارية.

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية وأبعادها

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: ظهر موضوع المسؤولية الاجتماعية منذ القرن الثامن عشر من خلال بعض منظمات الأعمال الفردية التي شاركت في العديد من المبادرات التي تعزز مصالح العمال والمجتمع والمحافظة على البيئة، وبالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، إلا أن هناك عدة اجتهادات هادفة إلى تعريفها إذا عرفها بعض الباحثين بأنها جميع القرارات والفلسفات والأفعال والطرق التدبيرية التي تعتبر تطور رفاهية المجتمع هدفا لها.

عرفها رجل الاقتصاد المعروف بول ساميولسن "Poul SAMUELSON أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي".

في حين عرفها كريستان برودهاق Christan BRODHAG على أنها " الأخذ بعين الاعتبار بصفة طوعية الاهتمامات الاجتماعية والبيئية من طرف المؤسسات أثناء أدائها لأنشطتها التجارية وكذلك في علاقاتها مع أصحاب المصالح. فالمسؤولية الاجتماعية لا تعني فقط المطابقة لكل ما هو التزامات قانونية سارية المفعول ولكن أيضا الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ويكون بالاستثمار في الرأسمال البشري وفي البيئة وفي العلاقات بين أصحاب المصالح" (مكي و بوطيبة، 2014).

وتعرفها المفوضية الأوروبية على أنها: "عملية دمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال مع أنشطتها وعملياتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أسس طوعية".

كما عرفها البنك الدولي بأنها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد"، وحدد معاييرها في الإدارة والأخلاق الجيدة لمنظمات الأعمال، واجبات منظمات الأعمال اتجاه العاملين والبيئة ومساهمتها في التنمية الاجتماعية.

وتشكل المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع والشامل الالتزام بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة لكنها مترابطة تتمثل بمصالح وحاجات كل من المنظمات الإنتاجية والعاملين فيها والبيئة الخارجية والمجتمع، كما ان نشاطات المنظمة من حيث النوعية تنصف إلى نشاطات حماية البيئة والتفاعل مع المجتمع المحلي وحماية المستهلك والنشاطات المتعلقة بالعاملين، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال مراكز اهتمام في المجتمعات المتقدمة لاسيما في ظل اشتداد المنافسة بين المؤسسات، الأمر الذي جعل هذه المجتمعات تقطع شوطا متقدما فيها على صعيد الدراسات والنقاش والممارسات، حيث ورد المصطلح لأول مرة حين أشار شلدون إلى أن المؤسسات تتحمل غلى جانب مسؤولياتها الاقتصادية مسؤوليات أخرى اجتماعية وأن بقاء الشركة واستمراريتها على المدى الطويل يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي تلك المسؤوليات الاجتماعية.

وفي سنة 1999 تم اقتراح أول ميثاق عالمي للمسؤولية الاجتماعية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، وقد أطلق الميثاق بصورة نهائية في 2000م، وهو عبارة عن مبادرة مواطنة طوعية متعلقة بمنظمات الأعمال يعرض تسهيلا على المسؤولية الاجتماعية العامة بما في ذلك شفافية منظمات الأعمال، القوى العاملة والمجتمع المدني للبدء والمشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة مبادئ هذا الميثاق، حيث ترتكز هذه المبادئ على حقوق الانسان، العمل، البيئة ومحاربة الفساد، فمسؤولية منظمات الأعمال تتحدد وفق ثلاثة مفاهيم أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:

1- **المسؤولية اتجاه تحقيق الارباح:** وتشير إلى أن مسؤولية منظمة الأعمال كانت متمثلة في تحقيق الأرباح للمالكين وحملة الأسهم، وهذه المسؤولية القاصرة تؤيد ما جاء به الاقتصادي ميلتون فريدمان صاحب المدرسة النقدية.

2- **المسؤولية اتجاه أصحاب المصالح:** نتيجة الانتقادات الموجهة لأهداف الربحية كمسؤولية.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية : يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلى المؤسسات الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة. في هذا الصدد أورد الباحثون في شأنه وجهات نظر متعددة ومختلفة. كما أن منظمات وهيئات محلية ودولية دأبت على اعطاء تعاريف خاصة بها للمسؤولية الاجتماعية للشركات. سنحاول تناول أهمها من خلال المطلب.

كما عرفها Holmes بأنها" التزام أخلاقي وإنساني وأدبي من قبل الشركات إتجاه المجتمعات العاملة بها بالمساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص العمل وحل مشاكل الانسان وغيرها"

(سعيداني، لعبيدي، و بكاي، 2018، صفحة 114). على أساس كل التعاريف السابقة يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية كما يلي:

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي مسؤولية المؤسسة عن تحقيق الأرباح المشروعة وتحقيق العدالة والشفافية في توزيعها على مستحقيها بتطبيق القانون في بعدها الاقتصادي، وتخصيص جزء من هذه الأرباح للمساهمة في تلبية حاجات المجتمع الذي تمارس فيه نشاطها في بعده الاجتماعي. تقوم الدولة الجزائرية بتشجيع قيام المؤسسات على أداء مسؤولياتها الاجتماعية من خلال منحها بعض الامتيازات القانونية مثل التخفيضات الضريبة التي تمنح للمؤسسات التي تمول النشاطات الرياضية، أو المساهمة في عمليات التضامن، كما تفرض ضرائب بيئية على المؤسسات التي تتسبب نشاطاتها في أضرار للبيئة.

ثانيا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

-جاءت مساهمة كارول بنقلة نوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث ميزت بين أربعة أبعاد رئيسية لهذا المفهوم (مقدم، 2014، الصفحات 79-80):

1-البعد الاقتصادي: حيث تمارس منظمة الأعمال أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية. وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بنوعية راقية. وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة. بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.

2-البعد القانوني: حيث يندرج في هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع. سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة وغيرها.

تملك المنظمة سلوكا اجتماعيا مسؤولا عندما تسعى إلى تحقيق أهدافها الربحية وغير الربحية في إطار القيود التي فرضها المجتمع، ونظرا لأن المجتمع يدعم منظمات الأعمال من خلال السماح لها بالتواجد، فان هذه الأخيرة تتعهد بالالتزام مقابل هذا الدعم من خلال تحقيق الربحية، وبذلك فان السلوك المشروع لتحقيق الربحية هو سلوك اجتماعي في حين السلوكيات غير القانونية وغير المشروعة هي سلوكيات غير مسؤولة اجتماعيا.

3-البعد الأخلاقي: التي تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنبا لأي ضرر قد يلحق بالمجتمع.

-من خلال قيام بعض المؤسسات بالترويج والتحسيس بمخاطر سوء استعمال منتجاتها على سبيل المثال مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بمباشرة عمليات التحسيس فهي لك تساهم في حماية زبائنها.

4-البعد الخيري والتطوعي: الذي يشمل التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح. كما قد تتبنى المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها.

خلال الأزمة الصحية بسبب جائحة كورونا لاحظنا مساهمة فعالة للمؤسسات في الحملات التضامنية مع الفئات الأكثر تضررا دون إلزام قانوني.

المحور الثالث: العلاقة بين حوكة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية

تتحدد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من خلال التقارب بين المبادئ والاعباد:

حوكمة المؤسسات	المبادئ	الأبعاد	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
	توافر إطار فعال لحوكمة المؤسسات: تقسيم المسؤوليات بين الأطراف المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور	**الاقتصادي:** مسؤولية عن الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والإنفاق على الموارد البشرية في منظمة الأعمال استثمارا حقيقيا، تجني المنظمة ثماره في الأمد القصير والبعيد.	
	حفظ حقوق جميع المساهمين: حماية حقوق المساهمين بوضع الضوابط والاليات التي تمكنهم من الحصول على المعلومات خاصة المتعلقة بالتغيرات الجوهرية بالمؤسسة		
	المعاملة المتساوية للمساهمين: العمل على تحقيق العدل والمساواة بين جميع المساهمين	**القانوني:** الالتزام بالقوانين والتشريعات خاصة التي تحمي البيئة من أخطار التلوث.	
	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: التعاون بين أصحاب المصالح والمؤسسات في مجال خلق الثروة وفرص العمل.	**الاخلاقي:** اتباع الاسلوب الاخلاقي الصحيح والمناسب من قبل المسؤول في المؤسسة. وتجنب القرارات التي يرفضها المجتمع.	
	الافصاح والشفافية: يكون الافصاح سريع ودقيق وفي الوقت المناسب وتحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في المسألة	**التطوعي:** العمل التطوعي هو أحد أشكال تحمل المسؤولية، لاسيما بالمساهمة في عمليات التضامن عند حدوث الازمات أو الكوارث. مسؤولة عن المشاركة الطوعية في معالجة المشكلات الناجمة عن أنشطتها.	

خاتمة

تعتمد الحوكمة على مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط المؤسسة وأهدافها، وفقا لمجموعة من المبادئ المنصوص عليها من قبل بعض الهيئات الدولية من أجل مساعدة المؤسسات في تحقيق مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

ويظهر جليا من خلال هذه الدراسة بأن نجاح المؤسسة في تلبية رغبات المجتمع والاطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، يعكس طبيعة العلاقة الايجابية بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة المؤسسات في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية من خلال:

-تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في المسألة.

-إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية، وتحسين مصداقية المؤسسات وعملية صنع القرار.

-محاربة الفساد المالي والإداري بمختلف الوسائل والطرق وتقليل الغش وتضارب المصالح.

وعليه بمكن التأكيد على طبيعة العلاقة التكاملية بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال التنسيق بين المبادئ والأبعاد المذكورة سابقا في تحقيق اهداف جميع أصحاب المصالح المرتبطة بالمؤسسة.

المصادر و المراجع المعتمدة:

1-أحمد طلحة. (2012). مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك. *أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية* . الأغواط، الأغواط، الجزائر: جامعى الاغواط.

2-خالد نظمي قرواني. (2016). مدى ممارسة الحوكمة في المدارس الثانوية في فلسطين من وجهة نظر المعلمين و المعلمات. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس المجلد الرابع عشر العدد الرابع* .

3-رانية تكواشت . (سبتمبر، 2020). دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة. *الراصد العلمي*، صفحة 255.

4-ربيعة تجاني. (2016). مذكرة ماستر في العلوم السياسية. *حوكمة مؤسسات التعليم العالي* . ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

5-طارق عبد العال. (2007). *حوكمة الشركات* . الاسكندرية : الدار الجمعية.

6-محمد السعيد سعيداني، مهاوات لعبيدي، و أحمد بكاي. (ديسمبر، 2018). مدى فعالية حوكمة الشركات في الالتزام بأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية في سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. *مجلة المالية وحوكمة الشركات جامعة أم البواقي*، صفحة 114.

7-نورة عدنان نجم. (2017). مذكرة ماجستير تخصص أصول التربية. *درجة ممارسة مبادئ الحوكمة في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بغزة من وجهة نظر العاملين فيها وسبل تطويرها* . غزة ، فلسطين: الجامعة الاسلامية .

8-هشام مكي ، و عبد الرحمن بوطيبة. (2014). دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة. *ملتقى وطني: دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر (12-13 نوفمبر) تيارت* (صفحة 3). تيارت: جامعة تيارت.

9-وهيبة مقدم. (2014). أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. *تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية*، وهران، الجزائر: جامعة وهران.